

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية داخل مؤسسات التأمين

– دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات 2A وكالة تيسمسيلت –

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

– تخصص: مالية مؤسسة –

تحت إشراف الأستاذ:

* بن شيخ عبد الرحمان

إعداد الطالبة:

• بلباهي حورية

لجنة المناقشة

الأستاذ: حمر العين مسعود.....رئيسا

الأستاذ: بن شيخ عبد الرحمان.....مقرا و مشرفا

الأستاذ: بلحسين لخضر.....ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2018

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	تصنيفات القرار	(1- 1)
13	مراحل اتخاذ القرار	(2- 1)
34	نظام النشاط الاقتصادي	(3- 1)
54	الاحتياج في رأس المال العامل	(4- 2)
56	مخطط رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل	(5- 2)
57	الانتقال من الميزانية الوظيفية إلى المؤشرات المالية الوظيفية	(6- 2)
60	حالة خطأ في السياسة	(7- 2)
60	حالة نمو سريع غير متحكم فيه	(8- 2)
61	حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	(9- 2)
62	حالة الخسائر المتراكمة	(10- 2)
63	حالي تدهور النشاط و افلاس عميل مهم	(11- 2)
70	التغيرات الحاصلة في تحليل مختلف التوازنات الهيكلية	(12- 3)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	خصائص القرار	(1- 1)
25	النموذج العام للميزانية المحاسبية	(2- 1)
27	النموذج العام لجدول حسابات النتائج	(3- 1)
28	النموذج العام لجدول التمويل	(4- 1)
42	الميزانية المالية المختصرة	(5- 2)
52	الميزانية الوظيفية	(6- 2)
59	المعادلة الأساسية للخزينة و تحقيق التوازن المالي	(7- 2)
65	التدفقات المالية و الاستخدامات	(8- 2)
67	الجزء الأول من جدول التمويل	(9- 2)
68	الجزء الثاني من جدول التمويل	(10- 2)
69	البنية الأساسية لجدول التمويل	(11- 2)
73	الميزانية الاقتصادية المفصلة على شكل قائمة	(12- 2)
77	جدول التدفقات	(13- 2)
83	جدول تدفقات الخزينة	(14- 2)
87	عدد العمال في URMT	(15- 3)
91	الميزانية المالية المختصرة ل URMT 2007	(16- 3)
92	الميزانية المالية المختصرة ل URMT 2008	(17- 3)
93	الميزانية المالية المختصرة ل URMT 2009	(18-3)
93	الميزانية المالية المختصرة ل URMT 2010	(19- 3)
94	الميزانية المالية المختصرة ل URMT 2011	(20- 3)

ملخص الدراسة:

لقد كان الهدف من الدراسة التي أجريناها هو مدى مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات، وذلك اعتماداً على التحليل المالي للميزانية وجدول حساب النتائج، كما لاحظنا أن أحد القرارات المالية المهمة الناتجة عن التحليل المالي هي القرارات التمويلية التي تلعب دوراً في تحديد الحالة المالية للمؤسسة ومما سبق التحليل المالي يحدد وضعية المؤسسة بشكل دقيق، وذلك من خلال تطبيق أدواته المستخدمة، التي تعبر عنها النسب المالية والتوازنات المالية على المعلومات المحاسبية للميزانية وجدول حسابات النتائج، مما يمكن من اتخاذ القرار بعد تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتاحة والذي يتماشى مع وضعيتها، وهنا يظهر أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي - اتخاذ القرار - القوائم المالية.

Résumé de l'étude:

Le but de notre étude est la mesure de la contribution de l'analyse financière des états financiers à prendre des décisions, en fonction du tableau d'analyse du budget financier et le calcul des résultats, nous avons constaté que l'une des décisions financières importantes résultant de l'analyse financière sont les décisions de financement qui jouent un rôle dans la détermination de la situation financière de l'institution l'analyse financière qui précède détermine le statut de l'institution précise, par l'application des outils utilisés, exprimés par les ratios financiers et les équilibres financiers sur l'information comptable pour le budget et le calendrier des résultats des comptes, ce qui peut prendre la décision après avoir déterminé la manne de remplacement Parmi les alternatives septembre disponibles, ce qui est conforme à son statut, et ici montre que l'analyse financière d'une grande importance dans la prise de décisions financières au sein de l'institution.

Mots-clés: Analyse financière - Prise de décision - États financiers.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

I..... قائمة الجداول

II..... قائمة الأشكال

أ..... المقدمة

الفصل الأول : تقديم التحليل المالي

07..... تمهيد

08..... المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

08..... المطلب الأول : تعريف التحليل المالي و أنواعه

08..... الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

09..... الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي

10..... المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي و أهميته

10..... الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

12..... الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي:

13..... المبحث الثاني : أغراض التحليل المالي و الفئات التي تهتم به.

13..... المطلب الأول : أغراض التحليل المالي

14..... المطلب الثاني : الفئات التي تهتم بالتحليل المالي

17.....	المبحث الثالث : وسائل و أدوات التحليل المالي
17.....	المطلب الأول:المقارنات وبيان التغيرات و الاتجاهات
19.....	المطلب الثاني : النسب المالية
20.....	الفرع الأول: نسب السيولة
23.....	الفرع الثاني : نسب النشاط
24.....	الفرع الثالث : نسب الاقتراض
25.....	الفرع الرابع : نسب الربحية
26.....	الفرع الخامس : نسب تحليل التغطية
26.....	المطلب الثالث : تحليل التعادل
31.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية

34.....	تمهيد:
35.....	المبحث الأول: مدخل إلى صناعة القرار
35.....	المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار وأنواعه
35.....	الفرع الأول: ما تعريف اتخاذ القرار
36.....	الفرع الثاني:أنواع القرارات
37.....	المطلب الثاني: نماذج اتخاذ القرار وخطواته
37.....	الفرع الأول: نماذج اتخاذ القرار

40.....	الفرع الثاني: خطوات اتخاذ القرار.....
42.....	المطلب الثالث: الأسس الكمية في اتخاذ القرار.....
46.....	المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية.....
46.....	المطلب الأول: قرارات التمويل الداخلي.....
46.....	الفرع الأول:.....
47.....	الفرع الثاني: مزايا وعيوب التمويل الداخلي.....
47.....	الفرع الثالث: تكلفة التمويل الداخلي.....
48.....	المطلب الثاني: قرارات التمويل الخارجي.....
49.....	المطلب الثالث: المبادئ الحاكمة لسياسة التمويل الرشيدة.....
51.....	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثالث :دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات

53.....	تمهيد
54.....	المبحث الأول: تقديم شركة الجزائرية للتأمينات وهيكلها التنظيمي.....
54.....	المطلب الأول: تقديم الشركة.....
57.....	المبحث الثاني: دراسة الحالة المالية للشركة.....
57.....	المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية المختصرة.....
59.....	المطلب الثاني: دراسة وتحليل التوازنات المالية.....
63.....	خلاصة الفصل:.....

65..... خاتمة

والمراجع

المصادر

قائمة

68.....؛.....

تواجه العديد من المؤسسات الاقتصادية الكثير من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عدة ، تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة، و تجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها و ازدهارها و لكن غالبا ما يكون من اجل الحفاظ على بقائها.

كما أدى كبر حجم المؤسسات و تعقد و تشابك نشاطها و أعمالها و كثرة المؤشرات إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة في اتخاذ القرارات السليمة لتوجيه نشاط المؤسسة، و لا يكفي توفر المعلومات المالية في عالم التسابق بل كذلك دقتها و جودتها، فهو الأساس الذي تبنى عليه القرارات المالية الهامة ، و التي تؤثر مباشرة على المؤسسة. و بالتالي تلعب المعلومات عموما و المالية منها خصوصا دورا هاما في اتخاذ القرارات في الوظيفة المالية و ذلك من خلال تحليل القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة.

و من أجل قراءة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح، فإن المسير المالي يلجأ إلى تفسير هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات تبعا لتقنيات متعددة تتفاوت في شدة دلالاتها ، و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية بما يسمى التحليل المالي.

فالتحليل المالي يعتبر أداة فعالة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمؤسسة .

إشكالية البحث

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا و من ثم أصبح لزاما على المسير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام و المعلومات حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و الاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللازمة .

وفق هذا نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للتحليل المالي في ظل اختلاف و تعدد مصادر المعلومات في المؤسسة أن يقوم بترتيب ، تنظيم ، اشتقاق و انتقاء المعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة فيها ؟.

-و تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

✓ ما الهدف من تقييم أداء المؤسسات بواسطة التحليل المالي ؟.



- ✓ إلى ماذا يؤدي عدم الاهتمام بالتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية؟.
- ✓ ما هي نتائج التحليل الخاطئ (غير الدقيق) على نشاط المؤسسة؟.

فرضيات البحث

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

- ✓ إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- ✓ إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية ،يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة و بالتالي انخفاض العائد على الأصول المستثمرة .
- ✓ التحليل المالي غير الدقيق يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة تؤثر على نشاط المؤسسة .

مبررات اختيار الموضوع

- أسباب موضوعية:تتعلق بالموضوع ذاته منها:
 - ✓ بغية إثراء المكتبة الجامعية بالمراجع، وفتح المجال لمزيد من البحوث في مجال التحليل المالي.
 - ✓ أهمية المعلومات المالية داخل المؤسسة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرارات بمختلف أنواعها.
- أسباب ذاتية:يمكن تلخيصها فيما يلي:
 - ✓ الاهتمام الشخصي بقضايا التسيير ذات الطابع المالي في المؤسسات الاقتصادية، وهذا لأن المؤسسات الجزائرية تعاني مشاكل في تسيير الأموال.
 - ✓ ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا أي المالية.

أهمية البحث

تعتبر إشكالية التحوار المالي بين الأطراف الأساسية في الشركات الاقتصادية موضوع الساعة، أين سلطت الأضواء على كفاءة و نوعية المعلومات التي تنشرها المؤسسات في نهاية كل دورة مالية. تكمن أهمية بحثنا هذا في أن أي محلل مالي أو تقنية تقف عاجزة أمام هشاشة و نوعية المعلومات المالية، و هو ما عانى منه المحلل المالي في السنوات



السابقة. لكن و رغبة منا في معرفة التغيرات الحالية الخاصة بكفاءة المعلومات المالية في المؤسسة الجزائرية اثر إتباع النظام المحاسبي المالي الجديد، سقط اختيارنا على هذا الموضوع.

من جهة أخرى أردنا إبراز أهمية التحليل المالي في إبراز نقاط قوة وضعف المؤسسة ومدى ملائمة أوضاعها المالية من خلال ممارستها، وتكون عوناً لها في اتخاذ قراراتها وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية :

- ✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودور ه في اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري وحدة الإنجاز والصيانة.

حدود الدراسة

نظراً لتعدد مصادر المعلومات المالية الداخلية منها و الخارجية، قمنا بالتركيز في دراستنا على المصادر الداخلية باعتبارها أهم مصادر المعلومات المالية المساهمة في تقييم الأداء واتخاذ القرار.

الأبعاد المكانية: مؤسسة الترقية و التسيير العقاري-وحدة الإنجاز و الصيانة urmt-الكائنة بحي 320 سكن ولاية تيسمسيلت.

الأبعاد الزمانية: من 2013/03/21 إلى غاية 2013/05/23.

منهج البحث

اعتمدنا في الفصل الأول و الثاني على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة.. بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث الذي تم فيه دراسة حالة على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع والمذكرات ليسانس، ماجستير و

أطروحات الدكتوراه و كذا الملتقيات و بعض محاضرات و دروس أساتذتنا الكرام لإضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة.

تقسيمات البحث

و للإجابة عن التساؤل الرئيسي و التحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

يتناول الفصل الأول طبيعة التحليل المالي - مفهومه - تطوره - منهجيته كما يتطرق الفصل إلى مصادر التحليل المالي، كما يتضمن مفهوم القرارات وتصنيفها والدور الذي يوليه التحليل المالي في عملية الأداء واتخاذ القرارات.

أما الفصل الثاني فقد تم فيه عرض آليات التحليل المالي الساكن بمفهوميه الكلاسيكي والوظيفي والذي يعتمد على الميزانيتين المالية والوظيفية في إبراز المركز المالي للمؤسسة، وتم التطرق فيه إلى المؤشرات المالية المستعملة في ذلك والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. والتحليل الديناميكي الذي يعتمد على الميزانية الاقتصادية، جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تترجم تركيبة المالية للمؤسسة، من دورة مالية إلى أخرى، كما يتضمن جدول تدفقات الخزينة باعتباره الوسيلة التي تكشف الحجم الحقيقي للتدفقات المتولدة لدى المؤسسة من خلال قيامها بمختلف أنشطتها.

أما الفصل الثالث فقد تم فيه دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري فرع URMT لمعرفة الوضع المالي لها. حيث يتم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة 2011/2007 باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها.

الدراسات السابقة

تم الإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل تمويل المؤسسة الاقتصادية، ومن أقربها صلة بالموضوع نجد:

✓ "التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية-دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري"، رسالة ماجستير في علوم التسيير من إعداد الباحثة: بومعزة حليلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002، حيث تتمحور إشكالية البحث حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، و أهم ما توصلت إليه الدراسة، أن التحليل المالي أداة يستطيع المسير من خلالها

تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة من اجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي الأداء الكفء.

✓ "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات"، من طرف الباحثة بن خروف جلييلة، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية مؤسسة، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، سنة 2008، و أهم ما توصلت إليه أن: التقارير المالية تلعب دورا هاما و فعالا في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

✓ "استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة المراقبة"، من طرف الباحثة اليمين سعادة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر-باتنة، سنة 2009 ، و أهم ما توصلت إليه الباحثة أن: تقييم أداء المؤسسات في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

صعوبات البحث

- ✓ افتقار مكتبة المركز الجامعي للمراجع المتعلقة بالتحليل المالي.
- ✓ عامل الوقت، أي صعوبة التوفيق بين الدراسة و البحث و العمل.



الفصل الأول :
تقديم التحليل المالي

تمهيد

نظرا لأهمية التحليل المالي البالغة ودوره الفعال في المؤسسات ككل وهي بذلك تعتمد على جمع الوسائل والإمكانيات المتاحة ، بما فيها التحليل المالي الذي يعد أداة فعالة لتقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المالية ، إذ تتم من خلاله إبراز نقاط القوة و الضعف داخل المؤسسة ، و التحليل المالي عملية ذات أهمية كبيرة في عملية التسيير عادة ما تسبق اتخاذ القرار و التي ترتبط بالوضع المالي للمؤسسة وعليه قد تضمن الفصل المباحث التالية :

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
- المبحث الثاني: وسائل و أدوات التحليل المالي.
- المبحث الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

حتى تتحصل المؤسسة على نتائج تحليل سليمة ومطابقة للمواصفات المنصوص عليها وفق معايير تم تحديد ها مسبقا ، ينبغي اتخاذ خطوات التحليل المالي للأزمة حتى نصل للنتائج المرجوة و التي سطرت كأهداف لعملية التحليل المالي و التي قد سطره كأفراد يجب تحقيقها بعد عملية كل تحليل مالي .

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي و أنواعه

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

التعريف الأول:

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية و البيانات المحاسبية إلى معلومات تتقيد في اتخاذ القرار، ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية، المنشورة وقائمة المركز المالي و إضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تقيد عملية التحليل و الدراسة.¹

ويعرف التحليل المالي لغة بأنه عملية تجزئة الكل إلى رد الشيء إلى العناصر المكونة له ماديا كانت أو معنوية، ويستخدم في الهندسة للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية وقد أستعمله اليونانيون في البرهنة الرياضية

التعريف الثاني:

يعد التحليل المالي في مجال الأعمال بصورة عامة بأنه تجزئة الكل إلى أجزاء مع تفحص هذه الأجزاء وبيان علاقة كل جزء بالآخر للخروج بسلسلة من الخطوات فهو تحقيق نتيجة بأكثر الطرق الفعالة.²

التعريف الثالث:

¹ أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ، السعودية، ص 19

² عبد الناصر ابراهيم نور، وليد زكريا صبان، اصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط 2، ص 20.

هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و استخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وأثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشأة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.¹

ومما سبق ذكره من التعارف نستنتج بأن : التحليل المالي هو بمثابة أداة ضرورية تمكننا من الوصول إلى التخطيط المالي السليم ، و أيضا التحليل المالي يبين لنا بشكل مفصل الوضعية المالية للمؤسسة في فترة معينة ويكون هذا باللجوء إلى تقنيات من شأنها إعطاء نتيجة للدراسة التحليلية في ما يخص النسب المالية و غيرها من التقنيات .

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي

هناك أنواع من التحليل المالي وهي:²

1- التحليل الرأسي: يعد التحليل الرأسي أسلوب من أساليب التحليل المالي تتم من خلاله المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية المبيعات في نفس القائمة أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها .

2- التحليل الأفقي: من التسمية يتضح أن التحليل هنا يركز على دراسة التغيرات التي تحدث لبند القوائم المالية من فتره مالية إلى أخرى سواء كانت بالمبالغ أم بالنسب المؤوية ، حيث يحتاج هذا النوع من التحليل إلى توفير قوائم مالية لعدد من الفترات كي يتم مقارنتها و استخراج التغيرات في بنودها للتوصل إلى نتائج معينة .

3- تحليل النسب المالية: النسب هي عبارة عن حاصل قسمه رقم على رقم آخر ، من أجل التعبير عن علاقة معينة ذات دلالة معينة ولذلك يتم اختيار هذه الأرقام بصورة دقيقة وليس بصورة عشوائية حتى تعطي دلالة يستفاد منها ويمكن إضافة النسب إلى نسب السيولة و الربحية ، و الرفع و التغطية و النشاط و الدوران و المنفعة و التكلفة .

¹ منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص12.

² أبو زيد محمد المبروك، مرجع سابق، ص33

4- التحليل المقارن للقوائم المالية: وفقا لذا الأسلوب فإن التحليل يأخذ قاسمتين مالتين متشابهتين لفترتين زمنييتين أو أكثر متتالية ، كأن يأخذ ميزانيتين عموديتين يتخذ فيهما الميزانية الأقدم رقم أساس يقارن الرقم الأحدث به لمعرفة التغيرات وتتبع أسبابها وصولا إلى الاستنتاجات الملائمة و بيان أثرها على استمرارية ونمو وكفاءة المنشأة و مركزها المال حيث تتم هذه المقارنة بالأرقام المطلقة أو النسب .

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي و أهميته

للتحليل المالي اهمية بالغة في فحص القوائم المالية وذلك باتباع العديد من الخطوات الموضحة كالآتي:

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

كأي برنامج عمل التحليل المالي ينبغي أن ينجز على مراحل و يستند عليها ، و أن هذه المراحل يجب تحديثها بشكل يساع على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل ، بشكل علمي و عملي إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة و الفعالة يكون بإتباع ما يعرف بالنهج العلمي في التحليل ، يبدأ بتحليل المناسبة (ومن هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي إلى حد كبير جدا بالخطوات التي يقوم بها الطبيب عند إستقباله حالة مرضية جديدة ، فليس من الطبيعي أن يحدد الطبيب أدوات التشخيص للمريض دون أن يقوم بعملية الفحص الأولى للمريض ، أو القيام بالوصف حتى يتمكن الطبيب من التعرف على المشكلة ، و يحدد الإحتمالات وراء سبب المرض ومن ثم يمكنه تحديد الأدوات الآزمة و التي من الممكن أن تساعده في عملية التشخيص لحالة المريض ، كأن يطلب إجراء تحاليل طبية أو أشعة و هنا تعبر الأدوات عن أداة من أدوات التحليل الطبي .

- وكما أشرنا كذلك الأمر هو بالنسبة للمحلل المالي ، قبل اختيار أدوات التحليل المناسبة ، عليه أن يتعرف على الشركة موضع التحليل ، و ما هي الأغراض أو المشاكل التي تحملها هاته الشركة ، ومن ثم يتم تحديد و اختيار الأدوات المناسبة للتعرف أكثر على المشكلة و تصحيحها ، من هنا يمكن اعتبار عملية التشخيص هي الهدف من وراء عملية التحليل ، وبتعريف المشكل يتم تحديد متغيراتها أو عواملها ، و التي من خلالها يقوم المحلل باختيار الأدوات المناسبة للتحليل المالي ، و التي يفترض أن تساعده في الوصول إلى نتائج تساهم في تشخيص المشكلة و اقتراح التوصيات اللازمة و بصفة عامة ، يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:¹

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سابق، ص 27

- تحديد غرض أو هدف التحليل المالي:

- تجميع البيانات الأزمة وتجهيزها بشكل الذي يمكن من إجراء الدراسة التحليلية عليها ، و تشمل عملية التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية ، بمعنى تجزئة الحقائق لمجموعة من الحقائق (الأرقام) جزئياتها التي تتكون منها وضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محددة و متجانسة؛

ترجمة الغرض أو الأهداف إلى مجموعة من الأسئلة و المعايير؛

- تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استعمالها في التحليل؛

- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة ، و يمكن الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية:

أ - المعدلات العامة التي تنشرها الصحف و المجلات العامة على المستوى الدولي؛

ب - معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي و التي تنشرها وزارة؛

ج - المعدلات التي تضعها الشركة بنفسها من خلال تجاربها و خبراتها السابقة و تطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة؛

- تطبيق الأدوات المختارة و تقسيم البيانات المستخرجة و تغييرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية و إشتياق بغض المؤشرات منها واستخدام المؤشرات التي تم إقتراح التوصيات المناسبة .

- كتابة التقرير ، حيث أن وظيفة المحلل هي وثيقة إستشارية وليست تنفيذية فإنه يكون ضروريا على المحلل المالي وبعد إنتهائه من كل عمليات التحليل ، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجهها للجهة المعنية ، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتعليم المحلل للقيام بعملية التحليل ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يعمل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها ، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب و بأسلوب واضح مدعما بالجدول ورسومات بيانات .

الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي:

تكمن أهميته فيما يلي:¹

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أهداف الخطط السنوية اللازمة لمزامنة نشاطها الإقتصادية.
- تمكين الإدارات من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
- يعتبر أداة فعالة لزيارة فعالية عملية التدقيق .
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الافتراض و الوفاء بديونها .
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

¹ عقل مفلح مُجد، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب الجمع العربي، الاردن، ص232

المبحث الثاني : أغراض التحليل المالي و الفئات التي تهتم به

لكي تتم عملية التحليل المالي بالشكل الصحيح و الدقيق ينبغي على المحلل المالي الاستعانة بمجمل من الوسائل و الأذونات المتاحة و التي يمكن الاستعانة منها في عملية التحليل المالي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أغراض التحليل المالي

تكمن أغراضه فيما يلي:¹

- إن عملية التحليل المالي يمكن أن تتم لعدة أسباب ، تختلف أو تتعدد هذه الأغراض تبعاً لتعدد و تنوع الأهداف و الجهات التي تقوم بعملية التحليل المالي .

فعلى سبيل المثال يقوم ما نحو الائتمان بالتحليل المالي في الغالب لغرض دراسة التدفقات المالية المستقبلية للوحدة وذلك من أجل معرفة مدى مقدرة الوحدة على سداد إلتزاماتها الخارجية ، فهي حيث نكون أغراض التحليل المالي بالنسبة للملك ، هي تقييم أداة إدارة الشركة و كفاءتها فهي المحافظة على أموالهم و بالنسبة للمستثمرين فهم في الغالب يهتمون بتقييم معدل الربحية لأسهم الشركة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأطراف الداخلية كذلك قد تستخدم التحليل المالي لغرض تقييم عمل الإدارة المختلفة بالشركة و الرقابة الداخلية ، و التأكد بتحقيق الوضع المالي ، و نتائج الأعمال للشركة .

وبشكل عام ، يمكن أن تكون أغراض التحليل المالي أحد أو بعض النقاط التالية:

- تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط و الرقابة .
- تقييم الأداء الإداري و السياسة الإدارية.
- دراسة و تقييم ربحية المؤسسة.
- دراسة و تقييم المنشأة على الاستمرار .
- يعتبر التحليل المالي أداة مسح ابتدائي للقيام بأي نشاط جديد .
- تقييم أداة الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة في نفس القطاع أو مع أداء الشركة في سنوات سابقة
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع .

¹ منير شاكر مجذ، مرجع سابق، ص 22

المطلب الثاني : الفئات التي تهتم بالتحليل المالي .

كل المستخدمين للقوائم المالية يمكنهم القيام بإجراء عملية التحليل المالي عند إحساسهم أن معلومات القوائم المالية غير كافية لترشيد قراراتهم ، ومن أهم هذه القرارات نذكر ما يلي :¹

1/ الدائنون :

وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين : هم الدائنون قصير الأجل و طويلي الأجل .

إن المعلومات التي يحتاجها كل منها لا بد أن يكون بها اختلاف ، حيث ينصب اهتمام الدائنون قصيري الأجل في معرفة مدى القدرة المؤهلة محل التحليل على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها خلال الفترات القريبة ، من هنا فإن الدائنين قصيري الأجل وكذلك الموردون سوف يعتمدون بالتحليل و الحراسة لعناصر الأصول و الخصوم المتداولة ، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة أما الدائنون طويلي الأجل فإن اهتمامهم تتركز حول قدرة الشركة على السداد لالتزاماتها والفوائد المترتبة على هذه الالتزامات وقت استحقاقها و بالتالي فإن المعلومات المطلوبة بالنسبة لهم هي المعلومات التي تستخدم في هذا الاتجاه .

2/ المستثمرون:

يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى مستثمرين قصيري الأجل ، وهم من يفتنون الأسهم في الشركات بغرض التجارة بها بإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد ، والنوع الآخر من المستثمرين هم المستثمرون طويلة الأجل ، وهم من يفتنون الأسهم في الشركات بغرض السيطرة و الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترة طويلة تفوق السنة المالية في حقيقة الأمر كل من هؤلاء المستثمرين غالبا ما يستثمرون احتياجا لهم من المعلومات حول الشركات التي يربون في الاستثمار بها من القوائم المالية لتلك الشركات .

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 29 ص 33

3/ أصحاب المشروع:

إن الملاك و المساهمين في الشركات المساهمة أو الشركاء في شركات الأشخاص أو ذوي المنشأة الفردية ، هم اهتماماتهم الخاصة عند إطلاعهم على القوائم المالية . فهم يقومون بتفويض الإدارة لممتلكاتهم إلى أطراف أخرى ، لذا من الطبيعي أن يكون من الاهتمامات الرئيسية لهؤلاء الملاك تقييم أداء تلك الأطراف في توظيف أموالهم و المحافظة عليها ، ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في هذا الخصوص ، دراسة الهيكل المالي العام ، و هيكل رأس المال و الأرباح ز اتجاهاتها و العائد على الاستثمار ، و التوزيعات وكذلك دراسة السيولة و مخاطر الفشل المالي .

4/ الإدارة:

تستخدم الإدارة الجديدة مجموعة من الطرق و الأدوات و التقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، وفي التخطيط ومراقبة ومواجهة التغيرات و الظروف التي قد تواجه الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو إحدى هذه الأدوات المهمة نظرا للخصوصية التي تتمتع بها الإدارة عن الأطراف الأخرى من المستخدمين للقوائم المالية من حيث الحرية غير المقيدة في الإطلاع على البيانات و المعلومات الضرورية وفي أي وقت ، فهي تستخدم التحليل المالي على أساس مستمر ، ويشمل التحليل الذي تقوم به الإدارة على تغيرات النسب و الاتجاهات و غيرها من العلاقات الأخرى ، فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة و النظر إلى الشركة من نفس الزاوية التي ينظر بها الأطراف الخارجية العامة مثل المقرضين و المستخدمين ، كما تتركز اهتمامات الإدارة في دراسة و تحليل ربحية المؤسسة و عوائد استثماراتها و الاتجاهات التي تتخذها هذه المؤشرات خلال فترة مالية سابقة .

5/ الجهات الأخرى:

التحليل المالي يمكن أن يستخدم لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة في الشركة محل التحليل ، سواء كانت أجهزة الدولة التي تعمل بها الشركة أو جهات أخرى خاصة ومن هذه الجهات :

- **إتحاد العمال:** حيث يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل إتحاد العمال لتقييم الوضع المالي و الربحية للشركات الواقعة في نطاقها ، للوقوف على قدرة هذه الشركات على استمرار في مزاوله نشاطها و التوسع ، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الماليين و إيجاد مواقع شغل جديدة .

- أجهزة التخطيط و الرقابة: تعتمد أجهزة التخطيط و الرقابة بالدول ذات النشاط الاقتصادي الموجه على المعلومات المحاسبية الأكثر منها بالدول ذات النظام الاقتصادي الحر حيث في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات وتحدد الأسعار في طريق دنيا ميكية السوق الحر ، و نظام الطلب و العرض ، في حين تختفي آلية السوق هذه مع نظام السوق الموجه .
- الغرفة التجارية: تستخدم الغرفة التجارية للتحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية ، و معدلات أداؤها وربحيتها لتقوم بتجميعها في هيكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدماتي أو غيرها ذلك بع أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و المؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنة و التحليل و غالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

المبحث الثالث : وسائل و أدوات التحليل المالي

تناولنا في هذا المبحث وسائل وأدوات التحليل المالي المتمثلة في المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات، وكذا النسب المالية (نسب السيولة، الربحية، الاقتراض)، إضافة إلى تحليل التعادل.

المطلب الأول: المقارنات وبيان التغيرات و الاتجاهات

إن فكرة أسلوب المقارنات وبيان التغيرات و الاتجاهات تقوم على أن الأرقام المجزأة غالبا لا يكون لها مدلول ومعنى هم في الدراسة ما لم توجد لهذه الأرقام مقاييس تمكنا من القياس (تحليلهم) عليها و استخراج مؤشرات يكون لديها معنى و مدلول.

ويمكن تقسيم أسلوب التحليل المقارن إلى ¹:

1. التحليل الأفقي للقوائم المالية:

ويقوم هذا النوع من التحليل على أساس مقارنة البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية في سنة معينة ، بما كانت عليه في سنة أو سنوات سابقة مع نفس الشركة أو شركات مماثلة هطه المقارنة تمكن المحلل الذي يستخدم هذه القوائم من أن يكشف التغيرات المهمة التي حدثت على البنود المختلفة بالقوائم المالية ، لتقوم بعد ذلك بدراستها و معرفة أسبابها و القيام بالتحليل الأفقي للقوائم المالية ينبغي إتباع الطريقتين الآتيتين : طريقة قوائم الزيادة و النقص و طريقة الأرقام القياسية .

1-1 طريقة قوائم التغيير (الزيادة و النقص):

تستخدم طريقة قوائم التغيرات لدراسة كل من قائمة الدخل و الميزانية ، حيث تقوم على مقارنة بنود هذه القوائم مع نفس البنود بقوائم لشركات مماثلة أو لنفس الشركة عن فترات سابقة ، حيث يتم بناء على هذه الطريقة وضع القوائم المراد دراستها بجانب بعضها البعض ومن ثم إيجاد الفروقات بين هاته الأرقام في شكل مقدر للتغير بين كل قائمة و أخرى ، و كذلك إيجاد نسب هذا التغير و يتم تحديد نسب التغير عن طريق قسمة قيمة التغير في نسبة السنة الأولى وهي نسبة الأساس على التغير في قيمة البند للسنة الأولى ثم ضربه في 100 .

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 102 ص 118

جدول رقم (I-01): قوائم التغير (الزيادة و النقص)

السنة المئوية المتغيرة		قيمة التغير		القيمة		العنصر
النقص	الزيادة	النقص	الزيادة	2006	2005	
	%50		2.000	6.000	4.000	النقدية

المصدر: مُجَّد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص40

1- 2 طريقة تحليل القوائم باستخدام الأرقام القياسية:

كما أشرنا سابقا ، لما يكون عدد السنوات المراد مقارنة قوائمها المالية أكثر من ثلاث سنوات ، فإن المقارنة بواسطة استعمال طريقة قوائم الزيادة والنقص تكون صعبة ، و تكون أفضل طريقة مناسبة لدراسة و تحليل اتجاهات تغيير القوائم المالية عن فترة طويلة هو استخدام طريقة الأرقام القياسية ، وفقا لهذه الطريقة يجب أن يتم اختيار سنة معينة وهي تعرف بسنة الأساس وتعطى الرقم 100 ، ويتم استخراج الأرقام القياسية لبقية السنوات المقارنة على ضوء سنة الأساس.

- سنة الأساس تعد مرجع أساسي لعمر العملية المقارنة لكل السنوات ، فإن اختيار سنة الأساس لا يتم عن طريق الرأي الشخصي لكي لا يساء استخدامها ولأن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار سنة الأساس.

- أن تكون ظروف سنة الأساس ظروفًا طبيعية قدر المستطاع بمعنى أن تكون نتائج نشاط الشركة عن تلك السنة ووضعها المالي و الذي يعكس الأداء الطبيعي للشركات بحيث لا يحتوي على إيرادات أو خسائر غير مادية و غير متكررة.

- يفضل اختيار سنة الأساس من السنوات السابقة لسنوات الدراسة و المقارنة وليس بالملاحظة .

- يجب أن لا يكون الفارق الزمني بين سنة الأساس وسنوات الدراسة كبير حتى تعتبر نتائج المقارنة عن التغيرات الناتجة عن معدلات الأداء ، و ليس عن التغيرات الناتجة عن التغيرات في السنة المحيطة .

كذلك يجب ملاحظة الآتي:

-عندما يكون الرقم في السنة الأولى سالبا أو خسارة ، و الرقم في السنة المقارنة موجب أو ربح ، فإنه لا يمكن حساب نسب ذات معنى .

-عندما لا يوجد رقم في سنة الأساس لكن يوجد في سنة المقارنة فإنه كزيادة لا يمكن حسابها في شكل نسبة تغير .

2. التحليل الرأسي للقوائم المالية:

يقوم التحليل الرأسي على إبراز العلاقة بين بنود القوائم المالية ، وذلك من خلال تحويل الأرقام المطلقة بهذه القوائم إلى نسب مئوية ، ويتم هذا من خلال نسب كل بند من بنود الميزانية ، أو الدخل إلى المجموعة التي ينتمي إليها وكذلك بالمثل تحويل الأرقام المطلقة بقائمة الدخل إلى نسبة مئوية من خلال نسبة كل بند من بنود المصروفات إلى إجمالي المصروفات ، وكل بند من بنود الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات ، كما أنه يمكن أن تتم نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل سواء كان مصروفا أو إيرادا.

في العموم ومن خلال إيجاد العلاقة الرأسية يمكن تحديد الوزن النسبي لكل بند ، ومن خلال مقارنة هذه الأوزان من سنة إلى أخرى أو بالنسب المعيارية لشركات مماثلة يمكن الحكم على مدى نجاح الإدارة في إدارة أعمالها ، كذلك في ضل التحليل الراسي للقوائم المالية يمكن الاستفادة من أداة أخرى من أدوات التحليل الرأسي للقوائم المالية ويمكن الاستفادة من أداة أخرى من أدوات التحليل وهي النسب المالية التي تقوم على أساس نسبة كل بند من بنود قائمة المركز المالي إلى بند آخر فيها مثل نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة أو نسبة المخزون السلعي إلى الأصول المتداولة ، و يمكن الاستفادة منها في دراسة النسب المالية للقوائم المالية الأخرى مثل : قائمة الدخل وقائمة مصادر الأموال و استخدامها وذلك عن فترة مالية واحدة . للتوضيح طريقة التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي.

المطلب الثاني : النسب المالية

تعتبر النسب عموما بأنها علاقة بين عنصر و آخر، وهي إما أن تصور في شكل بسيط $2/1$ أو كسر عشري 0.5 أو نسبة مئوية 50% فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه ، أما في التحليل المالي فالنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها .

الأصول المتداولة - المخزون (أي أصول متداولة صعبة التحويل إلى نقدية)

الإلتزامات المتداولة

4- نسبة السيولة النقدية: هي نسبة عنصر النقدية وعناصر شبه النقدية إلى الإلتزامات المتداولة ، حيث تعتبر هذه النسبة أكثر النسب شيوعا نظرا لأنها لا تأخذ في الاعتبار المدينين و المخزون السلعي ، وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية ، و التي يسهل تحويلها إلى نقدية مثل : المخزونات و الأوراق المالية قصيرة الأجل ، هذه النسب نسبت مقدرة المشروع النقدية على الوفاء بالديون قصيرة الأجل و تحسب كالاتي :

نسبة السيولة = النقدية + نقود شبه نقدية
الإلتزامات الجارية

5- معدل دوران النقدية: تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها الشركة أو المشروع خلال فترة زمنية محددة و يعبر عنها بالشكل التالي :

المبيعات السنوية

دوران النقدية =

النقدية + البنود النقدية

6- سيولة الدم: تعتبر هذه النسبة مهمة في حالة ما إذا تبين للمحلل المالي أن هناك إنخفاض في نسبة التداول السريعة مقارنة مع نسب البضاعة و تحسب وفق سرعة الدم و متوسط فترة التحصيل

المبيعات الأجلة

$$\text{نسبة دوران الذمم} = \frac{\text{إجمالي العملاء} + \text{أ. ق}}{\text{المبيعات الأجلة}}$$

7- سيولة المخزون: الاحتفاظ بالمخزون لمعظم الشركات هو أمر ضروري وبالغ الأهمية ، لذا تحاول أغلب الشركات دائما التوفيق بين أمرين عكسيين هما الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون لمواجهة طلبات عملائها ، وبين تكاليف التخزين و التأمين ومخاطر الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون يؤدي إلى عجز و تعطيل جزء من المال العامل ومن ناحية أخرى الاحتفاظ بكمية صغيرة ، قد يعرض الشركة لاحتمال خسارة وفقد طلبات العملاء ومن هنا لا بد للشركات أن تعطي اهتماما كبيرا لدراسة و تحليل سيولة المخزون ، و يمكن قياس السيولة للمخزون من خلال إيجاد متوسط فترة التخزين ، ومعدل دوران المخزون

تكلفة البضاعة المباعة

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون السلعي (متوسط المخزون)}}$$

$$\text{متوسط رصيد المخزون} = \frac{\text{رصيد مخزون أول المدة} + \text{رصيد مخزون آخر المدة}}{2}$$

2

$$\text{معدل دوران مخزون المواد الخام} = \frac{\text{إجمالي الخامات المنصرفة للإنتاج خلال العام}}{\text{متوسط المخزون من الخدمات}}$$

متوسط المخزون من الخدمات

تكلفة الإنتاج

$$\text{معدل دوران البضاعة نحن التشغيل} = \frac{\text{تكلفة الإنتاج}}{\text{متوسط البضاعة تحت التشغيل}}$$

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون العام}}$$

الفرع الثاني : نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى قدرة المشروع على سيولة المبيعات من خلال أصول و تسمى أحيانا هذه النسب بمعادلات الدوران وتقاس بعدد المرات ، و تعتبر معدلات الدوران قياسا لسرعة تحويل الأصول و تحويلها إلى مبيعات ثم نقدية كما تعتبر معيارا للحكم على كفاءة سياسة البيع في المشروع و إدارة المشروع بشكل عام ، و أهم نسب النشاط الآتي :¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المستغلة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المستغلة}}$$

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 149 - 155.

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} = \text{معدل دوران رأس المال العامل}$$

الفرع الثالث : نسب الاقتراض

نسب الافتراض هي نسب تهدف إلى تزويد تلك الأطراف المختلفة بالمعلومات التي تفيد في تقييم الوضع الائتماني للمؤسسة و مقدرتها على سداد الائتماني للمؤسسة و مقدرتها على سداد الالتزامات و الفوائد المترتبة عليها دون أن يؤثر ذلك على استمرارية الشركة و النسب هي كالآتي:¹

$$\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول}$$

$$\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} = \text{نسب الافتراض إلى حقوق الملكية}$$

$$\frac{\text{الحقوق المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية}$$

$$\text{نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية} = \text{نشير إلى حوالي 50\% إلى 60\%}$$

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي القروض}} = \text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض}$$

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 155 ص 161

الالتزامات طويلة الأجل

$$\frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}} = \text{نسبة هيكل رأس المال}$$

الفرع الرابع : نسب الربحية

يهتم أصحاب المشروع بالتعرف على العائد المتوقع على أموالهم المستثمرة في المشروع ، لذلك يجب على المحلل قياس العائد وعدم الاكتفاء بذلك إذ يجب عليه أيضا مقارنة هذا العائد بمعدل العائد الذي يتوقعه المستثمر ، والربحية هدف أساسي لغالبية المشاريع مما يستوجب على المسير المالي الاعتماد في استثمار الأموال بما يحقق أكبر عائد و بأقل المخاطر و يمكن قياس الربحية من خلال النسب التالية :¹

تكلفة المبيعات

$$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات}$$

مجمل الربح

$$\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة مجمل الربح إلى المبيعات}$$

صافي ربح العمليات

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات}$$

صافي الربح

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق أصحاب المشروع}} = \text{معدل العائد على حقوق أصحاب المشروع}$$

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 161 ص 166

الفرع الخامس : نسب تحليل التغطية

هو ما يعكس مدى الملائمة للمنشأة على المدى الطويل ، ومن أمثلة الأعداد المالية الثابتة فوائد الديون و الإجازات المستحقة ، واحتياطات سداد القروض و هاته النسب تعد مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها المنشأة و النسب الأكثر شيوع كالاتي ¹:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الدخل المتاح لسداد الفوائد}}{\text{الفوائد}} \text{ أو } \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و ضريبة}}{\text{الفوائد}}$$

$$\text{معدل تغطية الأعباء الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة + الإجازات}}{\text{الأعباء الثابتة}} \text{ أو } \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة + الإجازات}}{\text{الفائدة على الديون + الإجازات + الاحتياطي المخصص لسداد القروض}}$$

$$\text{معدل تغطية التدفقات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق قبل الضريبة + الانجازات}}{\text{الفائدة على الديون + الإجازات + الاحتياطي المخصص لسداد القروض}}$$

المطلب الثالث : تحليل التعادل

تحليل التعامل أداة مهمة لتقييم النتائج السابقة و التحليل للمستقبل كذلك يساهم هذا النوع من التحليل في تشخيص بعض المشاكل ، من هنا كان الأسلوب تحليل التعامل المكانة الخاصة من قبل المحلل المالي ².

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 166

² عقل مفلح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 361

- **نقطة التعامل:** تعرف نقطة التعامل على أنها حجم المبيعات الذي تتساوى عنده الإيرادات مع التكاليف أو النقطة التي تكون عندها الأرباح مساوي للضرر و تدرس نقطة التعامل العلاقة بين المبيعات أو حجم الأرباح وبين التكاليف وبعض مفاهيم نقطة التعامل كالاتي : التكاليف الثابتة - التكاليف المتغيرة .
- **التكاليف الكلية:** وتمثل مجموع التكاليف الثابتة زائد التكاليف المتغيرة
- **الإيرادات الكلية:** وهي عبارة عن عدد الوحدات المنتجة في سعر بيع الوحدة .
- الفروق التي يتركز عليها أسلوب تحليل نقطة التعادل : من أهم الفروق نقطة التعادل نذكر :
 - 1- إمكانية تجزئة عناصر التكاليف إلى شقين هما الثابت و المتغير .
 - 2- التكاليف الثابتة يمكن التعبير عنها بخط مستقيم يوازي المحور الأفقي
 - 3- ثبات الطاقة الإنتاجية و الأوضاع الفنية بصفة عامة .
 - 4- ثبات أسعار بيع المنتجات .
 - 5- ثبات المخزون السلعي أي أن الإنتاج يساوي المبيعات .
- طرق تحديد نقطة التعادل : ومن أهم هذه الطرق هي طريقة الجدول و الطريقة الحسابية و الطريقة البيانية .

أ . طريقة الجداول :

تشبه هذه الطريقة أسلوب التجربة و الخطأ حيث يتم وضع البنود الرئيسية للمصروفات و الإيرادات و كميات الإنتاج الخانات المتجاوزة ليتم احتساب الربح بعد افتراض كميات إنتاج محددة في كل مرة ، إبتداءا من كمية الإنتاج صفر ومن الطبيعي أن تكون المراحل الأولى لمستويات الإنتاج خسارة وسوف تستمر هذه الخسارة في الانخفاض حتى مستوى إنتاج معين ، تكون فيه الخسارة مساوية صفرا وعند هذا المستوى من الإنتاج فإن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة ستكون هناك أرباح و بالتالي فإن نقطة التعادل هي مستوى الإنتاج الذي تكون فيه الأرباح و الخسارة تساوي الصفر .

ب - الطريقة الحسابية:

باستخدام المعادلة الرياضية وبناءا على فكرة التعامل ، فإن الإيرادات تساوي التكاليف ، و بالتالي عدد الوحدات (ن) وسعر البيع (س) = التكلفة الثابتة ، فإن (ت.ث) + التكاليف المتغيرة للوحدة - عدد الوحدات .

$$ت س = ت ث + م (ن) / ن س - ن م = ت ث / ن (س - م) = ت ث$$

$$ن = ت ث / (س - م)$$

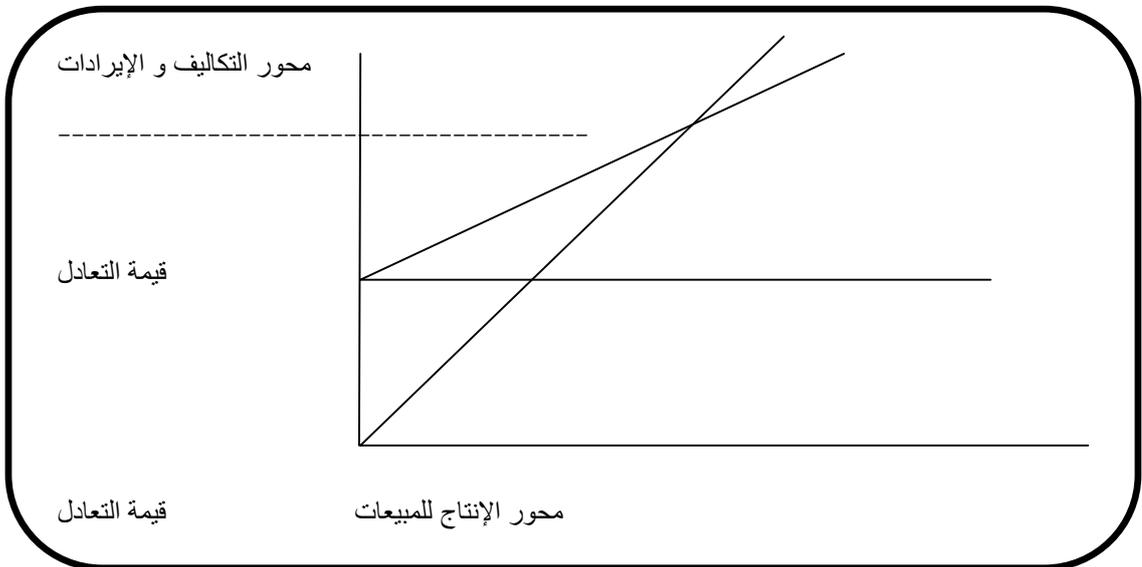
ويمكن قراءتها على النحو التالي :

$$\text{التكاليف الثابتة} \div \text{عدد وحدات التعادل} = \text{التكاليف المتغيرة للوحدة} \div \text{سعر الوحدة}$$

ج - الطريقة البيانية:

كما هو مبين في الشكل يمثل المحور الرأسمالي للإيرادات و التكاليف في حين يمثل المحور الأفقي كميات الإنتاج .

الشكل رقم (01-01): منحني الإيرادات والتكاليف



المصدر: مُجَّد المبروم أبو زيد، مرجع سابق، ص24

● انتقادات نقطة التعادل:

البعض يرى وجود مجموعة من المآخذ و الإنتقادات تحول دون الفائدة الكاملة من أسلوب تحليل

التعادل هي :

- 1- افتراض وجود دالة خفية للتكاليف و الإيرادات و هذا قد لا يكون موجودا في الوقت الفعلي .
- 2- يتعذر قياس الوحدات على المحور الأفقي إذ تعدد المنتجات التي تتعامل فيها الشركة .
- 3- ينتقد البعض نقطة التعادل على اعتبار أنها تعبر عن نقطة زمنية ستكون افتراضية ، وهو مالا يصلح للمواقف المتحركة .

• أساليب التحليل الإحصائي :

- قد يلجئ المحلل المالي لاستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية و المتاحة للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية مثل :
- مقياس النزعة المركزية و مقياس الاختلاف و التشتت .
 - مقياس النزعة المركزية : ويعبر عنها المتوسط الحسابي و المتوسط المرجح و الوسيط و المنوال .
 - المتوسط الهندسي : وهو يعبر عن القيمة المتوسطة بشكل أدق من المتوسط الحسابي عندما تكون البيانات عبارة عن نسب مئوية ، أو تكون قيم البيانات تزداد بمعدلات ثابتة
 - المتوسط التوافقي : وهو يستعمل بصورة خاصة في البيانات المتعلقة بالمعدلات و لتوضيح كيفية إيجاد كل مقياس من هذه المقاييس ، نفترض أنه لدينا عدد من القيم لأحد المتغيرات الكمية هي فإن :

$$\frac{X_1 + X_2 + X_3 + \dots + X_n}{N} = \text{المتوسط الحسابي (MEAN)}$$

$$\bar{X}_w = \frac{\sum_{i=1}^n w_i X_i}{\sum_{i=1}^n w_i} = \text{المتوسط المرجح}$$

الوسيط $X_1 = \text{MEDIAN}$ ترمز لأصغر قيمة و $X(n)$ ترمز لأكبر قيمة .

- فإذا كان عدد القيم فردي فإن الوسيط هو القيمة التي ترتبها $(\frac{n+1}{2})$

إذا كان زوجيا فإن $(\frac{n}{2})$ و $(\frac{n}{2}+1)$

عندما يكون عدد القيم n غدد فرديا فإن X : $\frac{N+1}{2}$ MEDION =

عندما يكون عدد القيم عدد زوجيا فإن $=$: $\frac{X+1}{2} \frac{Xn}{2}$ MEDION

المنوال وهو القيمة الأكثر حدوثا و تكرارا

المتوسط الهندسي (GM) ويعرف بالصيغة التالية :

$$GM = \sqrt{X1 \times X2 \times X \dots \dots Xn}$$

$$HM = \frac{n}{\frac{1}{X1} + \frac{1}{X2} + \frac{1}{Xn}}$$

• مقياس الاختلاف و التشتت :

وهي مقاييس تبين درجة الإختلاف أو التشتت لمفردات أي نسبة محل وهذه المقاييس كالاتي :

$$\frac{\text{لشركة التداول نسبة - كلها شركات التداول متوسط}}{\text{كلها لشركات السيولة لنسبة المعياري الإنحراف}} = \text{الدرجة المعيارية}$$

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق مستخدماً في ذلك أساليب ومؤشرات مختلفة، لذا نجد التحليل المالي مهم جداً للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحالي لأنه أصبح وسيلة حديثة ومن الصعب الاستغناء عنها.

الفصل الثاني:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية

تمهيد:

لتحليل المالي أثر واضح في اتخاذ القرارات ويتجلى ذلك في لجوء المؤسسة إلى عدة قرارات بناء على مخرجات التحليل المالي، وفي هذا الفصل سنبين دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال مبحثين.

المبحث الأول: مدخل إلى صناعة القرارات

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الأول: مدخل إلى صناعة القرار

من خلال تعريفه وبيان نماذجه وخطواته بالإضافة إلى الأسس الكمية المعتمد عليها في اتخاذ القرار، سنلم بمختلف جوانب صناعة القرار

المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار وأنواعه

تعد عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، و القرارات أنواع عديدة سيتم ذكرها كالآتي:

الفرع الأول: ما تعريف اتخاذ القرار

لغة: تشير معاجم اللغة العربية إلى تعلق مصطلح اتخاذ القرار بالنظم الإدارية، إذ تعرفها المعاجم بأنها شغل المدير ومشغله، واتخاذ القرار في اللغة هو اختيار نهج، أو طريقة أو آلية للسلوك من بين عدد من البدائل المتاحة¹.

اصطلاحاً: هو عملية تفكير أو مجارة عقلية تعرف بأنها إحدى عمليات التفكير المركبة والهادفة إلى اختيار البديل الأفضل، أو الحل الأمثل والأكثر ملائمة لتحقيق الهدف بما يتناسب مع خصائص الموقف وتنوع البدائل، وعملية عقلية مخططة ومنظمة، تعتمد المفاضلة بين جميع البدائل والحلول المطروحة لحل موقف².

تعد عملية اتخاذ القرار الإداري جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية وهي عملية اتخاذ القرار، الإستراتيجية أو الإجراء وهذه العملية منظمة ورشيدة، وبعيدة كل البعد عن العواطف، ومبنية عن الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب.

وبشكل عام فإن معظم تصرفات الناس هي نتيجة عملية اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن نتيجة هذه تصرفات، فالقرار حالة تحكيم عقلية تسبق التصرف وفي هذا السياق يقول هيرتسايمون "إن صناعة القرار هي قلب الإدارة وإن مصطلحات نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطق وسيكولوجية الاختيار الإنساني.

¹ نصر منصور عاشور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامدة، جامعة عمان الأهلية، 2006، ص 31.

² مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 23.

وحالة التحكيم هذه مستقلة ويجب أن تكون مستقلة عن النتيجة لأن هدف القرار وغايته هي الوصول إلى نتيجة إيجابية، لكن نتيجة التصرفات تعد عاملاً لاستمرارية عملية اتخاذ القرارات، فنتائج الإيجابية تدفع المرء لمزيد من الاندفاع نحو التطوير والتحسين أي إيجاد مهمات جديدة.

القرار ينمي المفاهيم الدارجة في الأوساط العامة لمنظمات الأعمال، هو عبارة عن إرادة أو رغبة معنية لدى شخص معين، حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من أجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توفر البديل والاختيارات اللازمة لبلوغ ما يصبو إليه متخذ القرار من أهداف، وإن القرار بشكل عام يتم اتخاذه من قبل الشخص المادي أو المعنوي وفق اتجاهين هما:

- ✓ الاتجاه المستند على تداخل حالة التمعن والحساب والتفكير والإدراك الواعي.
- ✓ الاتجاه الذي يستند إلى موقف لا شعوري تلقائي وعفوي.

الفرع الثاني: أنواع القرارات

يمكن تصنيف القرارات الإدارية بأشكال شتى وفقاً للمعيار الذي يستخدم في عملية التصنيف، ويشكل عام فإنه يمكن التمييز بين القرارات على النحو التالي:¹

- إذا أخذنا صفة الشخص أو الهيئة التي تقوم باتخاذ القرار كمعيار التصنيف، نميز بين القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية، فالقرارات التنظيمية هي التي يتخذها الإداري بصفة الرسمية بصفته عضو في التنظيم، أما القرارات الشخصية فهي التي يتخذها الإداري بصفة الشخصية وبناءً على معتقداته وميوله، وفي الواقع فإن الفرق بين القرارات التنظيمية والشخصية هو فرق في الدرجة وليس في النوع لأن شخصية الإداري تظهر في معظم القرارات التي يتخذها حتى ولو كانت تنظيمية.
- إذا استخدمنا أهمية القرارات أو أثار التي تترتب عليه كمعيار للتصنيف، فإننا نستطيع التمييز بين القرارات الإستراتيجية والقرارات الروتينية التشغيلية، فالقرارات الإستراتيجية قرارات هامة تتطلب موارد كبيرة واستثمارات ضخمة وتكون نتائجها خطيرة في المستقبل بالنسبة للتنظيم وحيويته، أما القرارات الروتينية

¹ مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 28

- فهي قرارات بسيطة يتخذها الإداري بشكل روتيني إلى حد كبير وهي عاداتا تتعلق بتسيير الأعمال اليومية التشغيلية والنشاطات الروتينية البسيطة.
- إذا استخدمنا طبيعة القرارات ودرجة تكراره معيارا للتقييم فإننا يمكن أن نصنف القرارات متكررة وقرارات استثنائية، والقرارات المتكررة هي التي يمكن جدولتها أو برمجتها ووضعها في كتيبات التعليمات، أما القرارات الاستثنائية فهي التي تتكرر بصفة دورية منظمة وبالتالي فإنه لا يمكن برمجتها أو جدولتها فهي ترتبط مع حالات جديدة وفريدة.
- إذا استخدمنا درجة شمولية القرارات أو حجم المنظمة التي يتأثر بها أساسا للتصنيف فإننا نستطيع التمييز بين القرارات الشاملة والقرارات الجزئية فالقرارات الشاملة هي التي يمتد أثرها إلى معظم وحدات التنظيم ويغطي العديد من النشاطات كالقرارات التي تتعلق بتحديد ساعات الدوام والإجازات وغيرها فهذه القرارات واسعة الأثر وتشمل جميع الموظفين على كافة المستويات، أما القرارات الجزئية فتشمل وحدة معينة أو مستوى واحد من التنظيم دون سواه.

المطلب الثاني: نماذج اتخاذ القرار وخطواته

يعرف النموذج أو النماذج المتعلقة باتخاذ القرار بأنه طريقة تتم من خلالها عملية اتخاذ القرارات ويحتوي النموذج بشكل عام على 06 عناصر رئيسية:

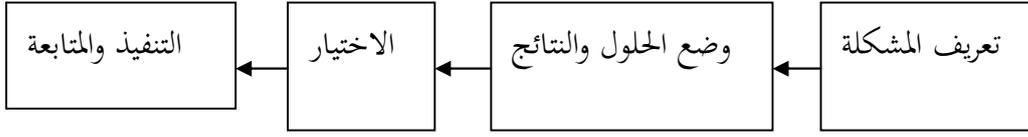
الفرع الأول: نماذج اتخاذ القرار

لا يوجد نموذج مثالي إنما هناك عدد من النماذج وهذا مرده إلى اختلاف الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار¹

(1) **النموذج المغلق في اتخاذ القرار:** والذي رتبته النظرية الكلاسيكية وسمته النموذج الرشيد والذي يقوم على أساس المعيار الاقتصادي في اتخاذ القرار، وخطوات اتخاذ القرار في هذا النموذج هي:

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 42 ص 43

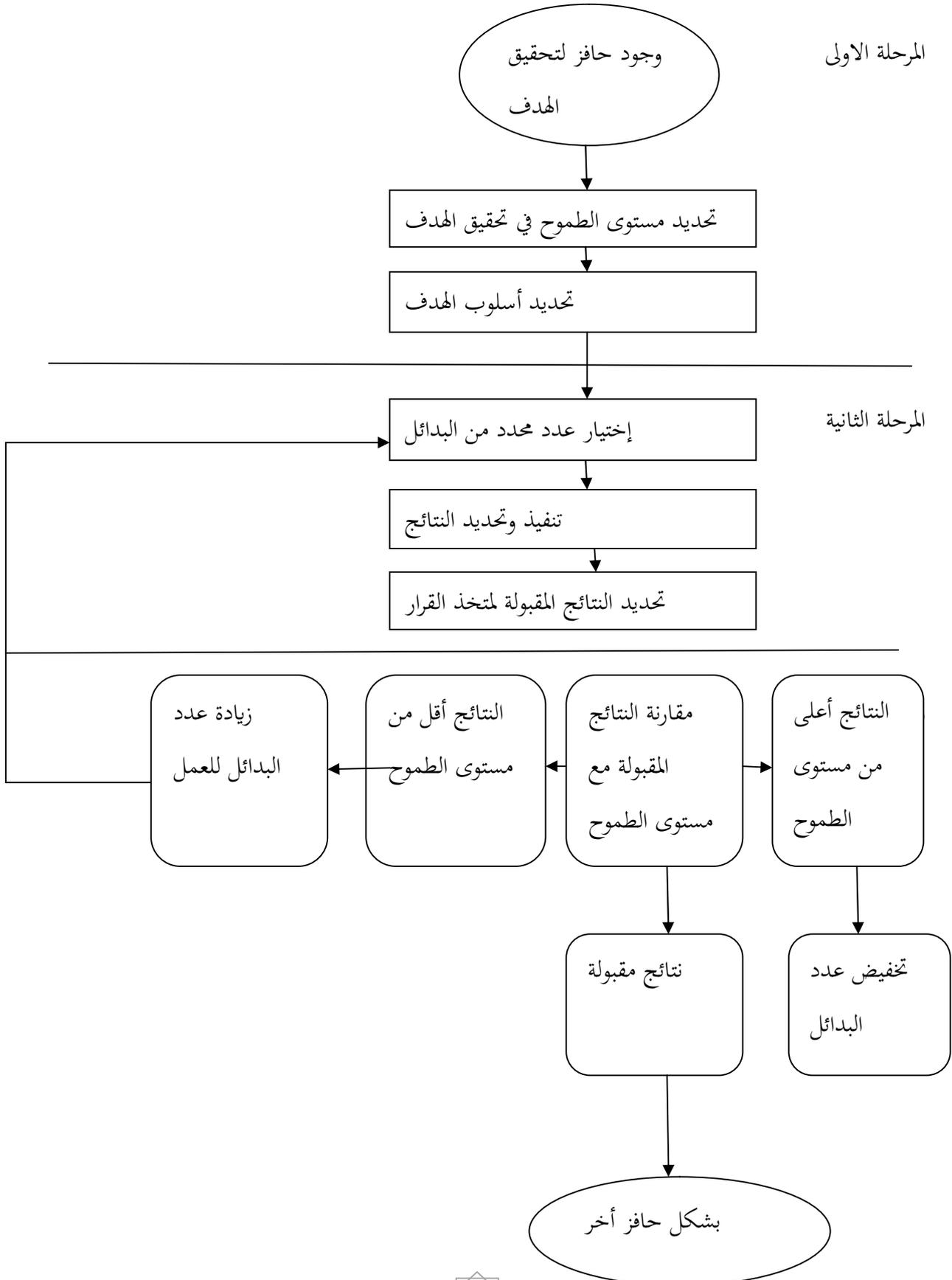
الشكل رقم (II - 01): خطوات اتخاذ القرار



والفرضية التي يقوم عليها هذا النموذج هي أن المدير يحاول تحقيق الحل الأمثل والأفضل من خلال اتخاذ القرارات، وهذا ما انتقده هيربرت سايمون بأن الرشد الكامل مناقض للواقع.

(2) النموذج المفتوح في اتخاذ القرار: ويعرف بالنموذج المرضي، والذي يتخذه الإداري، وهذا النموذج تبنته النظرية السلوكية في اتخاذ القرار، والتي نظرت إلى المنظمة على أنها نظام مفتوح متفاعل مع البيئة التي يعمل ضمنها (متأثراً ومؤثراً) ولهذا يتميز النموذج المفتوح في اتخاذ القرار بأن عملية اتخاذ القرار فيه يتم بصورة ديناميكية ضمن إطار عام فيه هدف محدد وبدائل معينة لتحقيق هذا الهدف، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (II-02): النموذج المفتوح في اتخاذ القرار



(3) وهناك تصنيف آخر لنماذج اتخاذ القرار وضعه لوثار وهو كالتالي:¹

- النموذج الاقتصادي المنطقي: وهو مشتق من النموذج الاقتصادي المغلق ويفترض أن متخذ القرار عقلاني وراشد بصورة كاملة في جميع الجوانب.
- النموذج الاجتماعي: والذي يفترض أن العوامل الاجتماعية لها أثر أكبر على متخذ القرار وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ المديرين لقرارات غير رشيدة.
- نموذج الرضا، الرشد المحدد عند سايمون.
- نموذج يفرض أن متخذ القرار يعتمد على الاكتشاف والحكم والاجتهاد استنادا للتجربة والخبرة العلمية وليس على الحدس والمحاولة والخطأ وهذا يسهل عملية اتخاذ القرار لكن يمكن يقود إلى قرارات خاطئة.

الفرع الثاني: خطوات اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات و ذلك للوصول إلى قرارات سليمة وهاته الخطوات كالتالي:²

1. المرحلة التحضيرية(ولادة القرار): تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات أو الخطوات المرتبة زمنيا وهي كالتالي:

- 1-1 إدراك المشكلة: تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الأداء الفعلي.
- 2-1 تحديد الأهداف: إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المدير بإتباع أسلوبين هدفهما إما لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها أي يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.
- 3-1 فهم المشكل: واكتشاف طبيعتها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى، وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في شكل مما يلي:

- مشاكل تقليدية وروتينية؛
- مشاكل حيوية؛

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص34

² نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص46

- مشاكل طارئة.

2. المرحلة التطورية (تنامي القرار): وتتألف هذه المرحلة من خطوتين وهما:¹

1-1 تحديد البدائل: البدائل هي الحلول والوسائل المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة، وتحقيق الأهداف المطلوبة وعلى الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحقيق البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين.

- عمليا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة:

- القدرة على تطوير الحلول البديلة؛

- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة والمعلومات وخبرات الآخرين.

1-2 تقييم البدائل: وهذا يتطلب دراسة وافية لكل بديل تتضمن تحديد النتائج المترتبة على كل

بديل وتكلفة كل بديل (موازنة بين الإيجابيات والسلبيات بناء على معايير فنية واقتصادية واجتماعية محددة وبعد ذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض.

- تعد هذه المرحلة خطيرة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحدوث المستقبل والعوامل التي تؤثر على القرارات.

3. المرحلة النهائية (تطور القرار): تتألف هاته المرحلة من الخطوات التالية:²

1-3 الاختيار: يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري وذلك بعد القيام بالخطوات الخمس:

- الموازنة بين العوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختيار أنسب بديل؛
- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب؛
- واقعية البدائل وإمكانية تنفيذه استنادا للموارد المتاحة وخاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه؛

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 48

² نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 48 ص 49

- اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمنظمة ويكون منسجما مع سياستها واستراتيجياتها؛
- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من وجود الأفعال لدى المنفذين.

3-2 تنفيذ القرار: وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملمس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين.

3-3 المتابعة والملاحظة والرقابة: وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.

المطلب الثالث: الأسس الكمية في اتخاذ القرار

- **تحليل التعادل:** يعد أسلوب تحليل نقطة التعادل من الأساليب الكمية الشائعة الاستخدام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وبخاصة تلك القرارات المتعلقة بمسائل تحديد مستوى الإنتاج أو العمل الاقتصادي ومن ذلك مسائل تقييم المواقع البديلة، وسنوضح فيما يلي استخدامات نقطة التعادل في كلا النوعين من المسائل:¹

1. نقطة التعادل ومستوى الإنتاج: إن أسلوب تحليل نقطة التعادل لتحديد مستوى الإنتاج الاقتصادي يقوم على مايلي: أن نقطة التعادل هي نموذج رياضي أو بياني يوضح العلاقة بين التكاليف والإيرادات لأحجام مختلفة من الإنتاج لوحدة أو وحدات معينة وعمد هذه النقطة تتساوى الإيرادات مع التكاليف أي الإيرادات = التكاليف.
2. السعر يتألف من التكاليف المتغيرة + الإيراد الحدي.
3. تحصل نقطة التعادل عندما تكون الإيرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية وعند ذلك يكون الربح مساويا إلى الصفر.

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 69 ص 72

4. الإيراد الحدي يتألف من التكاليف الثابتة + الربح أو الخسارة أو الإيراد الحدي = سعر بيع الوحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة.

5. تحسب كمية الإنتاج عند نقطة التعادل على الشكل التالي: الإيرادات الكلية = التكاليف الكلية.

- **طرائق تقييم المواقع البديلة:** كما أشرنا من الصعب تحديد الموقع المثالي للمصنع، لأن ذلك يتوقف على عملية الموازنة بين مجموعة العوامل المختلفة التي تؤثر على عملية اختيار الموقع، والتي تجعل المزايا متفاوتة من موقع آخر، ولحل هذه المشكلة يلجأ المختصون إلى استخدام طرائق تقييم العوامل المختلفة وذلك بعد تحديد الهدف الأساسي.

- في حالة كان المشروع ربحياً، فإن المعيار في التقييم هو العائد والمتمثل إما بأقل كلفة ممكنة أو على ربح ممكن، والطريقة المستخدمة في تقييم المشاريع وفق هذا المعيار هي طريقة التحليل الكمي.

- **الاحتمالات:** إن القرارات التي يتخذها الرجل الإداري كثيراً ما تبنى على معلومات وحوادث احتمالية ويتوقف نجاح القرار الإداري على مقدرة وكفاءة المدير وخبرته الشخصية في التنبؤ بالظروف المستقبلية التي سوف فيها القرار، وتعرف حالة اتخاذ القرار هذه بحالة المخاطرة ويستطيع المدير الاستفادة من فكرة الاحتمالات لظروف المستقبلية¹.

- **حجم المصفوفات:**

مفهوم المصفوفة: هي جدول يضمه قوسين ويترتب في داخله عدد منته من الأعداد المنتمية إلى مجموعة الأعداد الحقيقية على شكل صفوف، وأعمدة وتؤلف تلك الأعداد عناصر المصفوفة والشكل العام للمصفوفة يكون:

$$M (S, V) = \begin{pmatrix} 2 & 3 & 5 \\ 6 & 8 & 4 \\ 3 & 6 & -2 \end{pmatrix}$$

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 99 ص 113

وهذه المصفوفة من الترتيب (س*ص) وتمثل (س) عدد المصفوفة و(ص) عدد الأعمدة ويشار إلى عناصر المصفوفة بالحروف ع، ل، ك، وتعرف بالدليلين (ل) و (ك).

- القطر الرئيسي الأول يحتوي على العناصر التي تكون فيها ل = ك هي [ع11، ع22، ع33، ... ع ل ك]

- القطر الرئيسي الثاني يحتوي على العناصر التي تكون فيها ك = ل لكن بشكل معاكس لاتجاه القطر الرئيسي الأول وهي [ع31، ع22، ع31]

أنواع المصفوفات:

هي كالتالي:¹

- المصفوفة المربعة والمصفوفة المستطيلة؛

- المصفوفة السطرية والمصفوفة العمودية؛

- المصفوفة الصفر والمصفوفة الأحادية؛

- المصفوفة القطرية

- مصفوفة القرارات: هي جدول يوضح البدائل أو الحلول التي سيتم المفاضلة بينها من أجل اختيار الأفضل وتتكون مصفوفة القرارات أو العائد من العناصر التالية:

أ. الاستراتيجيات: وتمثل طرائق العمل المختلفة التي قد يستخدمها المدير لتحقيق أهداف تنظيمية محددة

في ظل حالات الطبيعة المختلفة، أي البدائل المختلفة المتاحة أمام متخذ القرار الاختيار من بينها

وذلك لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه ويرمز لها بالرمز (ب) أو (س) وهي الصفوف

ب. الحالات الطبيعية: وهي الظروف والعوامل الخارجية التي تؤثر على عائد أو نتيجة القرار دون أن يكون

لمتخذ القرار أي سيطرة عند تطبيق إستراتيجية معينة ويرمز لها ب (ط) وهي الأعمدة.

ت. العائد أو النتائج: وهو ما ينتج عند تطبيق إستراتيجية معينة في ظل حالة معينة من حالات الطبيعة،

ويمكن أن يعبر عنه في صورة مقياس نقدي كالربح أو المبيعات أو يقاس بالقيمة الحالية أو المنفعة ويرمز

للعائد بالرمز (ع) ويتوقف عدد العوائد في مصفوفة القرار على عدد الإستراتيجيات (ب) وعدد

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص117

حالات الطبيعة (ط) وعليه وبفرض أن عدد الإستراتيجيات (م) (ن)، وعدد حالات الطبيعة (ن) فإن عدد العوائد في هذه الحالة يساوي حاصل ضرب (م) ب (ن) أي عدد الخلايا التي تمثل تقاطع الصفوف مع الأعمدة، عدد العوائد = م * ن.

-شجرة القرارات: تمثل بيان يظهر سهولة تركيب عملية اتخاذ القرار وما تحويه من بدائل وحالات الطبيعة والنتائج المترتبة عنها(تفيد شجرة القرارات في عرض نتائج القرارات المتعددة بطريقة مبسطة ومنطقية تمكن المدير من فهم وتقييم البدائل المختلفة وذلك في حالة اتخاذ قرار متعدد المراحل.

وتتكون شجرة القرارات عادة من العناصر التالية:¹

1-العقد: ويوجد منها نوعان:

-عقد الأداء: وتمثل على الشجرة بمربع يعبر عن المواقع التي فيها اتخاذ القرار، ويتعين على متخذ القرار عند هذه العقد اتخاذ قرار لاختيار أحد الفروع الإستراتيجية أو البدائل التي تنبثق عن تلك العقد.

-عقد المصادقة أو الاحتمالات: وتتمثل على الشجرة بدائرة تعبر عن الأحداث المختلفة (حالات طبيعية) التي يمكن أن تواجه الإستراتيجية التي يتم اختيارها عند نقطة القرار.

2-الفروع أو الشعب: تستخدم الفروع للتعبير عن القرارات المتخذة أو عن وجود حالات طبيعية والتي تنشأ من العقد المختلفة وتصلها بعضها ببعض وتوجد ثلاثة أنواع منها وهي التالية:

-فروع الأداء: وهي تنشأ من عقد الأداء وتمثل بخطين متوازيين على الشجرة.

-فروع المصادقة: وهي تنشأ من عقد المصادقة وتمثل بخط واحد.

-فروع عقد النهاية: وهو الفرع الذي لا ينبع بعقدة.

¹ نصر منصور عاشور، مرجع سابق، ص 143

3-العوائد أو النتائج: وهي ناتج للقرار التي تتحقق من إستراتيجية معينة في ظل الأحداث المختلفة وتوضع في نهاية الفروع الخاصة بكل حالة من حالات طبيعية، وللتائج أن تكون موجبة (مثل الأرباح أو الإيرادات) أو سالبة (مثل النفقات أو تكاليف) ويمكن أن ترتبط بفرع الأداء أو فرع المصادقة.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية

سنبين في هذا المبحث اتخاذ القرارات التمويلية من خلال التطرق إلى التمويل الداخلي والخارجي بالإضافة إلى بيان المبادئ الحاكمة لسياسة التمويل الرشيدة.

المطلب الأول: قرارات التمويل الداخلي

لاتخاذ القرار عدة أنواع، كالقرار الاستثماري والاداري والتمويلي الذي نحن بصدد التطرق إليه:

الفرع الأول:

التمويل الداخلي يعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية للأزمة لسداد الديون وتفيد الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأموال الثابتة، ومن ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي:¹

- يهدف التمويل الداخلي على المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة؛

- ويهدف أيضا التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري؛

وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي:

■ مخصصات الاهتلاكات؛

■ الاحتياطات؛

■ الأرباح المنجزة.

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص22

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التمويل الداخلي

أولاً: المزايا¹

- التمويل الداخلي يعطي المنشأة حرية الحركة وشبه استقلال كلي عن المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك على الربحية وذلك عن طريق تخفيض العوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية؛
- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

ثانياً: العيوب

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى أضعاف العقد المتحصل.

الفرع الثالث: تكلفة التمويل الداخلي

التمويل الداخلي له تكلفة كغيره من مصادر التمويل ولكن المشكلة الأساسية في ذلك هي صعوبة قياس تكلفة التمويل الداخلي.²

ويعني التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أهم مصادر التمويل الداخلي في المنشأة الاقتصادية وتكلفة الأرباح المحتجزة (ت أ) تعادل نسبة المردود المطلوب من قبل المساهم العادي، والنسب في ذلك يعود إلى ضرورة أخذ تكلفة الفرصة بعين الاعتبار.

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 25

² نفس المرجع، نفس الصفحة

المطلب الثاني: قرارات التمويل الخارجي

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المنشأة على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحدده سوق المال وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك.

وعادة يتوقف حجم التمويل الخارجي على العاملين التاليين:¹

- احتياجات المالية للوحدة.

- حجم التمويل الداخلي المتاح.

لأن التمويل الخارجي هو مكمل للداخلي (من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك) من أجل تغطية الاحتياجات المالية (الاستثمارية الجارية) وعادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمنشأة وبالتالي تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى التمويل الخارجي والذي يمثل ب:

1- زيادة رأس المال (إصدار أسهم جديدة) عادية أو ممتازة كما في الشركات المساهمة أو زيادة مبالغ الشركاء الأشخاص.

2- الاقتراض: الحصول على قروض من البنوك أو إصدار سندات قرض.

● **تكلفة التمويل عن طريق زيادة رأس المال:** سنتعرض هنا إلى زيادة رأس المال في الشركات المساهمة والذي يتم عادة عن طريق إصدار الاسهم.

● **تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض:** يتم التمويل عن طريق الاقتراض إما بواسطة الحصول على قروض من البنوك أو بواسطة إصدار سندات القرض، وتكلفة التمويل عن طريق الاقتراض يتوقف على الاعتبارات التالية:²

- الوضع الاقتصادي وحالة السوق المالية حيث يؤثر ذلك على شروط الإصدار والتسديد ومعدل الفائدة والتكلفة الحقيقية للقروض بالنسبة للمنشأة الاقتصادية.

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 27 ص 29

² نفس المرجع، نفس الصفحة

- الوضع القانوني للمنشأة: حيث تتفاوت معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وخاصة وحدات القطاع العام والقطاع الخاص.
- جنسية المنشأة مصدر القروض (المدينة): حيث يلاحظ تفاوت معدلات الفائدة على القروض التي تصدرها الشركات الأجنبية رغم تماثل النشاط ودرجة المخاطرة.
- حجم وسمعة للمنشأة المصدرة للقروض: وهذا يؤثر على عملية نجاح الاكتتاب وعلى معدل الفائدة، فالسمعة مؤشرة على الكفاءة الإدارية للمنشأة الاقتصادية.

المطلب الثالث: المبادئ الحاكمة لسياسة التمويل الرشيدة

الواقع أن سياسة التمويل الرشيدة والتي تعتمد على الأسلوب العلمي سوف تنعكس في صورة قرارات تمويلية سليمة بالشكل الذي يحقق الإحتفاظ بنوع من التوازن من التوازن بين مصادر التمويل المختلفة والتي تساهم في مجموعة من عملية التمويل الكلية مع أهمية مراعاة الدقة والحذر في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ذو الالتزامات الثابتة، المحددة مسبقاً حين يرتبط التوازن المذكور بالعدد من العناصر أهمها على الإطلاق القدرة على سداد الديون والوفاء بالالتزامات السنوية المرتبطة بها دون التعرض لحالات العسر المالي الغني.

ونرى أن القرارات المالية بالتمويل وعند صياغتها يجب أن نحرص على تحقيق المبادئ التالية:¹

- تحقيق التوازن في الهيكل التمويلي من حيث التوازن بين كل من التمويل بالملكية والتمويل بالمدىونية وإن يتوافق مع نمط الهياكل التمويلية في الشركات أو الأنشطة المماثلة؛
 - تحقيق التوازن في الهيكل المالي من حيث التناسب بين مصادر التمويل واستخدامها من زاوية أجال الاستحقاق؛
 - تخفيض تكلفة التمويل الكلية؛
 - تخفيض درجة المخاطرة والعمل داخل درجة مقبولة منها.
- ويتضمن برنامج تحليل وصناعة القرار التمويلي العناصر التالية:
- تحليل وصناعة الهيكل التمويلي؛

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 32

- السيطرة على المخاطر المالية وقياسها؛
- السيطرة على المخاطر الكلية وقياسها؛
- السيطرة على مخاطر الأعمال وقياسها.

تعني مخاطر الأعمال مدى حساسية صافي أرباح التشغيل للتغير بالزيادة أو النقص تبعاً للتغيرات التي تحدث في المبيعات بالزيادة أو النقص وتعني زيادة درجة الحساسية المذكورة، زيادة درجة مخاطرة الأعمال والتي تتجه نحو الزيادة بزيادة تكاليف التشغيل الثانية، والتي تعكس في أغلب الأحوال طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة بالإضافة إلى القرارات الاستثمارية المتعلقة بإنفاق مصروفات ضخمة للاهتلاك وسائل إنتاج وبالتالي تحميل قدرة كبيرة من التكاليف التشغيلية الثابتة.

خلاصة الفصل:

مما سبق نجد أن المؤسسة، تعتمد على الدقة في اتخاذ القرار لتستطيع الاستمرار والاستقرار في محيطها، وقبل اتخاذ القرار يجب مراعاة مراحل وخطواته في اتخاذ أي قرار، أما القرارات المالية فهي تتطلب دراسة جيدة ومعقدة لذا نجد التحليل المالي للميزانية لها مساهمة كبيرة في اتخاذ هذه القرارات المالية لتحديد وضعية المؤسسة.

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات

تمهيد:

تعتبر مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، هامة بالنسبة للمؤسسات، حيث تتحدد من خلال الادوات المستخدمة في التحليل المالي بعض المؤشرات المالية الهامة والأساسية حول وضعية المؤسسة. ومن جهة ثانية يعمل التحليل المالي على ترجمة الشكل العام لوضعية المؤسسة، مما يبرز كذلك قدرتها في اتخاذ القرارات المالية. ولقد جاء البحث في هذا الفصل لتحديد وضعية الشركة الوطنية للتأمينات، ومحاولة منا بإسقاط الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، في واقع شركة لها مدى بعيد في التسيير المالي واستعمال ادوات التحليل المالي ايضاً.

المبحث الأول: تقديم شركة الجزائرية للتأمينات وهيكلها التنظيمي

نقوم في هذا المبحث بتعريف الشركة الجزائرية للتأمينات وذلك من خلال تقديم الشركة، وهيكلها التنظيمي وبيان أهدافها والمنتجات التي تقدمها.

المطلب الأول: تقديم الشركة

«... تأسست شركة الجزائرية للتأمينات 2A بمقتضى الأمر رقم 07/95 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 الذي رسخ تحرير وانفتاح سوق التأمينات في الجزائر، وقد حصلت على اعتمادها تحت رقم 98/14 بتاريخ 05 أوت 1998 لتقوم بكافة العمليات الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين، حيث كانت أول شركة خاصة تحصل على اعتمادها برأس مال اجتماعي يقدر بملياري دينار ومساهمين يتشكلون من مجموعات استثمارية تنشط في مجالات متنوعة منها التوزيع والتسويق وإنتاج المواد الصيدلانية والرقية العقارية و التكنولوجيا، كما تحصلت الشركة على شهادة مطابقة للجودة ايزو 9001 طبعة 2008 لنشطاتها في مجال التأمين وإعادة التأمين.

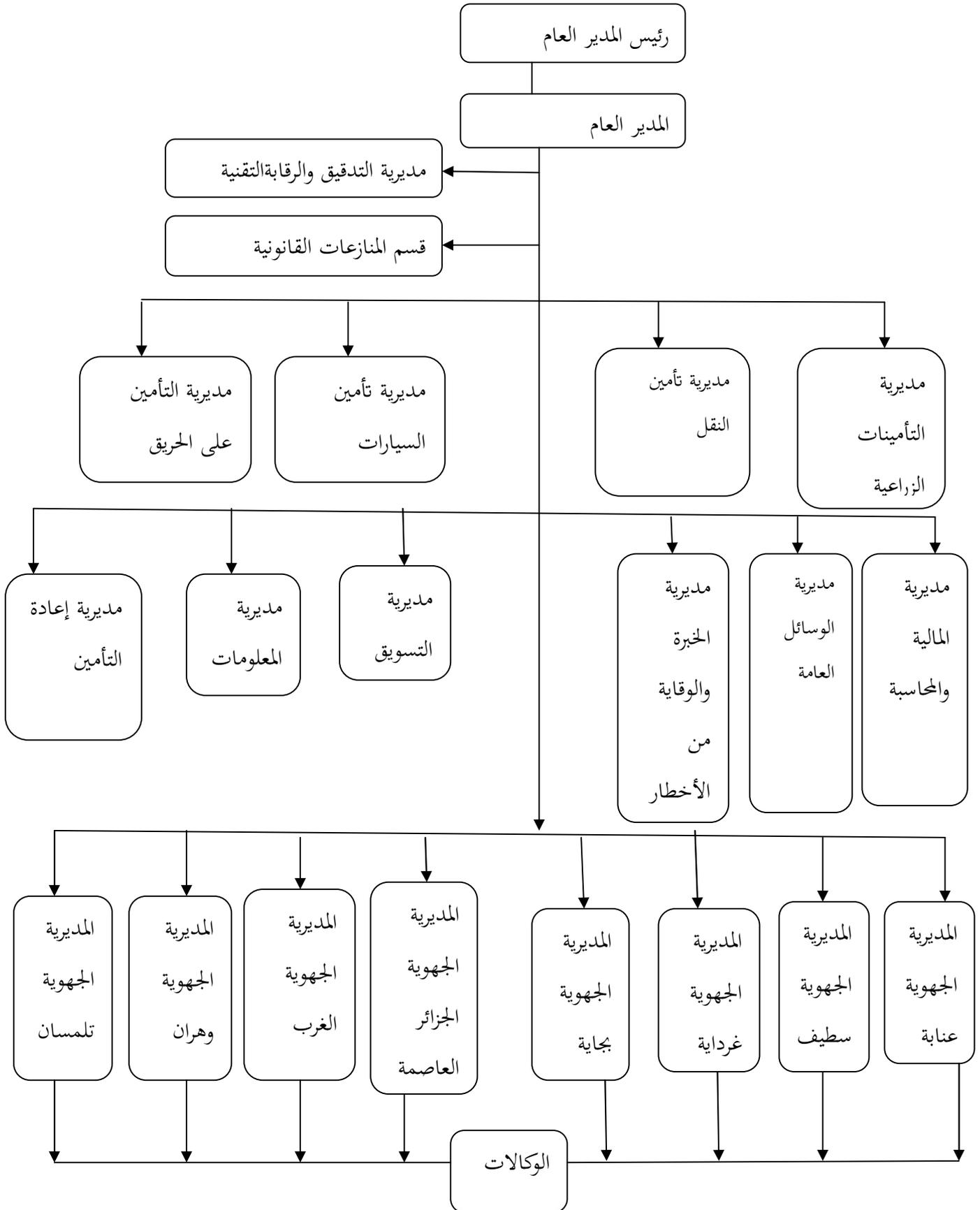
وسطرت شركة الجزائرية للتأمينات استراتيجية انتشار سمحت لها بالتموقع كإحدى أكبر المؤسسات المتخصصة تواجدا حيث أقامت 155 وكالة و 9 مديريات جهوية في المدن الكبرى منها 2 بالعاصمة، بجاية، وهران، سطيف، قسنطينة، غرداية، تلمسان...»

ومن بين الخدمات التي تقدمها الجزائرية للتأمينات: التأمين على الحياة، التأمين على الأشخاص، التأمين الفلاحي والصناعي، التأمين على الممتلكات، التأمين على السفر ...

أهداف شركة الجزائرية للتأمين:

- البحث عن الربح وتحسين مستوى المدرودية؛
- تنويع حافظة المنتجات (خدمات)؛
- حماية موقع القيادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل؛
- تحسين الحصة السوقية؛
- تحسين وتحديث تسيير وتطوير الموارد البشرية؛
- ضمان نوعية جيدة للخدمات المقدمة للزبائن.

الشكل البياني رقم (III-01) الهيكل التنظيمي



1. فرع التأمين ضد الحريق والحوادث والأخطار المختلفة

1.1 التأمين ضد الحريق: ونجده إما على شكل وثيقة تأمين مصدره ويكون فيها التأمين على

الحريق فيها الضمان الأساسي، وهنا نقول منتج تأمين الحريق، كما يمكن أن يكون ضمان تكميلي اختياري ملحق بضمانات أساسية في وثائق تأمين.

2.1 التأمين ضد الحوادث والأخطار المختلفة: مثل التأمين على أضرارالمياه، التأمين على

انكسار الزجاج، التأمين على التأمين على الأخطار المهنية... الخ من الأضرار.

2. التأمين على السيارات: ويتضمن ضمان التأمين على المسؤولية المدنية كضمان إجباري إضافة إلى

ضمانات أخرى كمينية بحسب اختيار المؤمن له، كالسرقة، والحريق، حوادث الاصطدام... الخ.

3. التأمين على النقل: ويشمل هذا الفرع التأمين على أخطار النقل البري الذي يتضمن ضمان

المسؤولية المدنية بالمركبة، وتأمين البضائع والسلع المنقولة برا، التأمين على أخطار النقل الجوي ويتضمن تأمين المركبة الجوية، تأمين المسؤولية المدنية للناقلين والمستغلين، تأمين الأمتعة والبضائع المنقولة عبر الجو والتأمين على أخطار النقل البحري.

4. التأمينات الزراعية: تتضمن وثيقة التأمين الزراعي على مجموعة الضمانات المخصصة لتغطية كل

المخاطر التي من شأنها شن النشاط الزراعي للمؤمن لهم، سواء من ناحية المنتجات الزراعية الموسمية ومشاتل الإنتاج النباتي من خلال تغطيتها ضد المخاطر المناخية، كحبات البرد والفيضانات، الصقيع، أو من الأمراض النباتية، أو من الحريق وفساد المحاصيل أو من ناحية تغطية وتربية المواشي، تربية الدواجن، تربية النحل من الأمراض وخطر النفوق، إضافة ضمان العتاد الفلاحي كالالات والجرارات ومعدات الزرع، الحرث والحصاد.

المبحث الثاني: دراسة الحالة المالية للشركة

سننظر في هذا المبحث إلى تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج، وكذا تحليل مختلف التوازنات والنسب المالية

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية المختصرة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل الميزانية المالية المختصرة وذلك انطلاقاً من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- سنقوم أولاً بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2010 2011)

شكل الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم (III-01): جانب الأصول

البيان	2010	2011
الأصول	المبالغ (دج)	المبالغ
الأصول غير الجارية	2560537100.92	2609283973.24
الأصول الجارية	1213644753.57	1557794167.30
المجموع	3874181854.49	4167078140.54

جدول رقم (III-02): جانب الخصوم

أموال دائمة = أموال الخاصة + خصوم غير الجارية

البيان	2010	2011
أموال دائمة	2544060551.7	2659374847.1
أموال خاصة	2289505399.86	2366155244.61
خصوم غير جارية	254555151.91	293219602.52
خصوم جارية	1330121302.72	1507703293.41
المجموع	8709242406.1	6826452987.6

التحليل:

1/ الأصول الغير جارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية في سنة 2011 وهذه الزيادة راجعة إلى الزيادة في التثبيات العينية الأخرى بقيمة 1781958132.87 وزيادة في الضرائب المؤجلة أصول وهذا ما أدى إلى زيادة في الأصول غير الجارية.

2/ الأصول الجارية: نلاحظ أن هناك ارتفاع في الأصول الجارية في سنة 2011

3/ الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة سنة 2011 حيث زادت بقيمة 2365155244.61

4/ الخصوم غير الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم غير الجارية سنة 2011 بقيمة 193219602.52، وهذا ما يبين أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

5/ الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010 تقدر ب 1507703293.41.

- تحليل جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة محل الدراسة، تستعرض القيم الخاصة به في الجدول المبين في الملحق رقم (). وعليه قمنا بالتحليل التالي:-

1/ تحليل الأقساط المكتسبة خلال السنة:

حيث نلاحظ أن الأقساط قد ارتفعت في السنة 2011 مقارنة بالسنة 2010 بمبلغ 1719212493.38 وذلك راجع إلى الارتفاع في الأقساط المكتوبة على المعاملات المباشرة وأيضا الارتفاع في الأقساط المقبولة.

2/ تحليل الفوائد (المطلوبات) خلال السنة:

حيث هناك انخفاض في الفوائد في سنة 2011 راجع إلى الإنخفاض في الفوائد على المعاملات المباشرة بمبلغ 521847602.88

3/ تحليل عمولة إعادة التأمين:

نلاحظ أنها ارتفعت في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 بمبلغ 213948263.72 وذلك بسبب الارتفاع المحسوس في العمولة المستلمة.

4/ تحليل هامش صافي التأمين:

هناك ارتفاع في سنة 2011 بمبلغ 1411313154.22

5/ النتيجة الفنية التشغيلية: نلاحظ ارتفاع في النتيجة التشغيلية لسنة 2011 وذلك راجع إلى الارتفاع في مختلف العمليات التشغيلية.

6/ النتيجة الصافية للسنة المالية: تمثل حاصل جمع كل من نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. ومنه نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نتيجة صافية للسنة المالية ارتفاعا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل التوازنات المالية

- رأس المال العامل

حساب رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة من أعلى الميزانية
أصول الثابتة = تثبيبات معنوية، تثبيبات عينية، تثبيبات عينية أخرى، تثبيبات مالية.

جدول رقم (III - 03): حساب رأس المال العامل

البيان	2010	2011
الأموال الدائمة	2544060551.7	2659374847.1
أصول ثابتة	2560537100.92	2609283973.24
المجموع	16376549.2-	50090873.9

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي (دائم) سالب خلال سنة 2010 مما يعني أن المؤسسة حققت توازن بين احتياجاتها ومصادرها التمويلية، لتتوافق نسبيا مع سيولة المؤسسة وذلك لمواجهة التزاماتها التي قد يحين موعد استحقاقها، وهذا يبين أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان، على عكس سنة 2011 فقد حققت رأس مال عامل موجب أي أن المؤسسة تمتلك هامش أمان.

- حساب رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة.

جدول رقم (III - 04): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2010	2011
الأموال الخاصة	2289505399.86	2366155244.61
أصول ثابتة	2560537100.92	-
المجموع	271031701.1-	243128728.6-

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل سالب خلال السنتين مما يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة.

- حساب رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - أموال الخاصة

جدول رقم (III - 05): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2010	2011
مجموع الخصوم	3874181854.49	4167078140.54
أموال خاصة	2289505399.86	-
المجموع	1584676454.6	1800922895.9

التحليل:

من الجدول نلاحظ ارتفاع الديون خلال السنتين 2010 و 2011 مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون الطويلة والقصيرة الأجل بشكل كبير ولكنها تعتمد بشكل كبير على الديون القصيرة الأجل حيث لاحظنا أنها تزداد مقارنة بالديون طويلة الأجل مما يعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد قيمة الديون لدى المؤسسة.

- حساب رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم (III-06): حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2010	2011
الأصول المتداولة	1213644757.37	1557794167.30

التحليل:

نلاحظ من الجدول تزايد في رأس المال العامل الإجمالي ويعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

- احتياجات في رأس المال العامل = ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

جدول رقم (III-07): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2010	2011
ديون قصيرة الأجل	254555151.91	293219602.52
سلفات مصرفية	00	00
المجموع	254555151.91	293219602.52

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة، مما ينبغي أن الاحتياجات أكبر من الموارد التمويلية.

التحليل بالنسب المالية

- نسب التمويل:

جدول رقم (III-08): نسب التمويل

البيان	العلاقة	2010	2011
--------	---------	------	------

1.02	1	الأموال الدائمة/ أصول غير جارية	تمويل دائم
0.90	0.89	أموال خاصة / أصول ثابتة	تمويل خاص
0.56	059	أموال خاصة / مجموع الخصوم	استقلالية مالية

التحليل:

1/ نسبة التمويل الدائم:

تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ومن خلال هذا نجد أن المؤسسة تحصلت على نسبة جيدة للسنتين حيث كانت أكثر من 1، معنى هذا أن رأس المال العامل الدائم يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة.

2/ نسبة التمويل الخاص:

تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، تشير النسب المتحصل عليها إلى عدم مقدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن النسبة أقل من 1.

3/ الاستقلالية المالية:

يمكن القول أن النسب المحصل عليها في السنتين كانت أكبر من 0.5 أي نتائج حسنة مما يدل على مؤشر ايجابي يعكس استقلالية المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال القيام بتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج، لمعرفة وضعية المؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي و المتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية ومن هذه الدراسة تبين أن وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة لوجود بعض الإختلالات ولها عجز في تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، بحيث يمكنها اللجوء إلى مصادر خارجية ورغم هذا فهي تتمتع بالاستقلالية المالية.

الخاتمة العامة:

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لموضوع أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، فقد تعرفنا على التحليل المالي الذي يعتبر أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ولهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على جدول تحليل الميزانية وعلى حساب النتائج واللذان هم من أهم أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل، التي قد تواجه المؤسسات من خلال وضعيتها المستنتجة من التحليل المالي، بحيث يساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة وهل لها توازن مالي، أما التوازنات المالية تعبر على هامش الأمان الذي يسمح بمواجهة مشاكل عديدة وإن كانت قابلة على تمويل أصولها، ومن خلال تطبيق التحليل المالي وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذو القرارات المالية، بحيث يعتبر القرار المالي من أهم القرارات ويتضمن ثلاث قرارات رئيسية وهي قرار الاستثمار والتمويل وسياسة توزيع الأرباح.

فالقرارات لاتتخذ إلى بعد إظهار نتائج التحليل المالي، ليستطيع متخذي القرارات اتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة والفعالية التي يتسنى للمؤسسة بالبقاء والاستمرارية من خلال الوضعية المالية المبنية لها وتحديد القرارات بدقة عالية، والذي يناسب قدرة المؤسسة أما إذا كانت المؤسسة في حالة عجز فتلجأ إلى قرار التمويل أي تمويل المؤسسة بالاقتراض أو الاستئجار، وهذا ما بين أهمية كبيرة للتحليل المالي، حيث يعتبر الركيزة المساعدة على تحقيق التسيير والنمو للمؤسسة ووسيلة لحمايتها من المخاطر

قد تم طرح في هذا البحث الإشكالية وبعض الفرضيات التي تم الإجابة عنها بعد القيام بدراستي والحصول على النتائج من خلال تحليلنا لوثائق المؤسسة، ومن هذه الدراسة نستخلص النتائج المتحصل عليها وكيفية اتخاذ القرار عن طريقها.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

- عدم التوازن في هامش الأمان؛
- نلاحظ أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة أي عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة؛
- المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها من خلال الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل؛
- نلاحظ أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية؛
- المؤسسة لها القدرة على تسديد كل التزاماتها.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- تقوم بتغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية؛
- تقوم بالاقتراض لتستطيع تمويل نشاطاتها؛
- يمكن لها أن تلجأ إلى التمويل الذاتي بزيادة الأصول الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية، يشمل جوانب متعددة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، تمس بالتفصيل كل قرارات المتخذة في المؤسسة وكذا توسيع مجالات الدراسة ليشمل كل النواحي، مساهمات التحليل المالي لاتخاذ القرار المتخذة في المؤسسة، من مختلف كل الجهات للوصول إلى نتائج دقيقة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة والجيدة.

المقدمة

قائمة المصادر والمراجع

- 1- عقل مفلح مُجَّد، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب المجمع العربي، الاردن، ص232
- 2- منير شاكر مُجَّد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص12.
- 3- أبو زيد مُجَّد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح،السعودية، ص19
- 4- عبد الناصر ابراهيم نور، وليد زكريا صيان، اصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط 2، ص 20.
- 5- مُجَّد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص22
- 6- مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص23.
- 7- نصر منصور عاشور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامدة، جامعة عمان الأهلية، 2006، ص 31.